الجمهورية اليمنية

إطار الشراكة
بين الحكومة اليمنية و منظمات المجتمع المدني اليمنية

معلومات خلفية

لدى اليمن مجتمع مدني نشيط حيث يقدر بأن عدد منظمات المجتمع المدني يصل إلى حوالي 12,000 منظمة من بينها 8,000 منظمة مسجلة رسمياً لدى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل. و هذا يمثل اعترافا من الحكومة بدور و مساهمة منظمات المجتمع المدني في تحسين الخدمات المقدمة وكذلك دورها في وضع السياسات من أجل التنمية الشاملة المستدامة، و الحكومة اليمنية عازمة على تعزيز قدراتها وتسهيل عملياتها في جميع أنحاء البلاد. هذا الالتزام الراسخ،و هذا الإلتزام الحكومي راسخ في الإطار المشترك للمسؤوليات بين الحكومة اليمنية و المانحين و الموقع علية في مؤتمر الرياض في سبتمبر 2012, و الذي نتج عنه اعتماد الحكومة لوثيقة الشراكة بين الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني في سبتمبر 2013 مستعينة في إعداد هذة الوثيقة بالخبرات التقنية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال برنامج تنمية القدرات الطارئة لدعم عملية المشاورات ووضع إطار الشراكة. وتتكون الوثيقة من ثلاث مكونات و هي: (أ) مفاهيم ومبادئ و أهداف الشراكة، (ب) الخطة التنفيذية، (ج) خطة المتابعة والتقييم.

الأهداف

الغاية الشاملة من هذا الإطار هي شراكة كل من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني كي يتعاونا وفقاً لمبادئ واضحة ومحددة تساعد على دفع عجلة التنمية المستدامة وتحسين أداء الخدمات في البلاد ، وهذا الإطار يسعى لتحقيق أربعة أهداف:

1. توفير إطار لعمل منظمات المجتمع المدني كشريك فاعل للحكومة وبناء جسور الثقة بين الطرفين.
2. الإرتقاء بمستوى صنع وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج وتقديم الخدمات العامة، بما يلبي احتياجات المجتمع ويحقق أهداف التنمية الشاملة المستدامة.
3. تعزيز المشاركة المجتمعية داخل المجتمع وفقا لقيم الديمواقراطية.
4. بناء قدرات منظمات المجتمع المدني والإرتقاء بمستواها بما يؤهلها للقيام بالدور المنوط بها في إطار الشراكة.

Emergency Capacity Development Facility
برنامج تنمية القدرات الطارئة

المنهجية

إتبع إنتاج إطار الشراكة منهج تشاركي دقيق يهدف إلى ضمان الخصوصية اليمنية في إنتاج إطار الشراكة والقدرة على الاستجابة للاحتياجات القصيرة ومتوسطة الأجل للبلاد. وفيما يلي بعض الخطوات التي تم إتباعها:

1. تم تشكيل فريق عمل لاعداد النسخة الاولية من اطار الشراكة، مكون من (25) عضو من ممثلين عن الجهات الحكومية المعنية: مكتب رئاسة الجمهورية، رئاسة الوزراء، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل، ومن منظمات المجتمع المدني الفاعلة المحلية، و من منظمات المجتمع المدني الدولية العاملة في اليمن و خبراء دوليين ومحليين،

2. تم توزيع استبيان يتناول عدد من القضايا الرئيسية المكونة لاطار الشراكة لاستقصاء اراء عدد (30) من منظمات المجتمع المدني، والاجهزة الحكومية.

3. مراجعة الادبيات السابقة لتشخيص طبيعة العلاقة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في اليمن والتعرف على واقع منظمات المجتمع المدني ودورها في المجال التنموي و مراجعة التشريعات الحالية التي تنظم عمل منظمات المجتمع المدني.

4. تم اجراء مقابلات شخصية مع (10) قيادات من منظمات المجتمع المدني، و(10) قيادات من الجهات الحكومية المعنية للتعرف على ارائهم وتصوراتهم حول اطار الشراكة بين الطرفين.

5. تم تنظيم ورشتي عمل في كل من صنعاء وعدن شارك فيها (65) من منظمات المجتمع المدني والاجهزة الحكومية المعنية تم فيهما استعراض ومناقشة وثيقة اطار الشراكة المقترح وخطتها التنفيذية، وتم في ضوء مخرجاتهما اعادة تنقيح وصياغة الوثيقة والخطة

عدن، 2013/09/01 - الشراكة المشاركون في ورشة عمل بعدن يقفون لالتقاط صورة جماعية بعد قضاء يوم في عمل توسيع تحسين وثيقة

مفاهيم و ركائز الشراكة

يستند إطار الشراكة بين الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني على الركائز التالية:

1. مفهوم الشراكة: تعريف مفهوم الشراكة واللذي يوضح كيفية إنخراط الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني في إطار شراكة منظمة مستدامة تهدف إلى تطوير صنع السياسات وتقديم الخدمات.

2. تعريف منظمات المجتمع المدني: هي المنظمات الغير حكومية النشطة والتي أنشئت عن طريق المواطنين وفقاً للقوانين القائمة والتي تهدف إلى المساهمة في الصالح العام ونقل إهتمامات وقيم مجتمعاتهم على أسس أخلاقية والثقافية والسياسية والإعتبارات الدينية والخيرية والتي لا تسعى لتحقيق الربح أو إكتساب سلطة سياسية.

3. أهمية الشراكة: هذه الشراكة تركز على تحسين السياسات وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز وتطوير قدرات منظمات المجتمع المدني والوصول إلى المناطق الريفية وتعزيز العمل التطوعي وخلق فرص عمل جديدة.

4. مبادىء الشراكة: يتم تحديد المبادىء التأسيسية والشراكة المتبادلة والشفافية والمساءلة ومشاركة الرقابة والإستقلالية والموضوعية والحيادية والإستدامه.

5. مجالات الشراكة: إن مجالات الشراكة محددة وتشمل الشباب وتمكين المرأة والحد من الفقر والصحة وتنمية البيئة وحقوق الإنسان والفئات الضعيفة والإغاثة الإنسانية واللاجئين والنازحين والحكم الجيد.

6. معايير الشراكة: يجب أن تكون منظمات المجتمع المدني التي تسعى للشراكة مع الحكومة اليمنية مسجلة رسميا، وأن تكون لديهم خبرة في المجالات ذات الصلة بالشراكة، وأن تكون لديها هيكل حوكمة داخلية أساسية (أي إقرار القواعد وتنفيذ اللوائح الداخلية والممارسات الديمقراطية ذات المصداقية والموارد البشرية الكافية والشفافية والمساءلة) وأن تكون لديهم سجلات لأنشطة العاملين الماضيين، وسجلات مالية جديدة.

7. الإطار المؤسسي للشراكة: سيتم تنفيذ إطار شراكة من قبل المجلس الأعلى، والذي سوف تتمتع بالإستقلالية المالية والإدارية والمسؤوليات القانونية، وسيتم إنتخاب المجلس الأعلى على أساس معايير متفق عليها وتنشىء 40% من أعضاء الحكومة و60% من ممثلي منظمات المجتمع المدني.

خطة العمل

يرافق إطار الشراكة خطة العمل التي تهدف إلى توجية الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني في مرحلة التنفيذ ، وتدور حول أربعة أهداف رئيسية هي كالتالي: (ا) إنشاء المجلس الأعلى وتوفير بيئة مناسبة للشراكة، (ب) إشراك منظمات المجتمع المدني في صنع السياسات، (ج) زيادة وتعزيز مبادىء المشاركة الشعبية والديمقراطية، (د) بناء القدرات الفنية والمهنية ومنظمات المجتمع المدني.

الجدول الزمني

خطة العمل هذه تغطي الفترة الممتدة من 1 اكتوبر 2013 إلى 31 ديسمبر 2015.وتتضمن هذه الخطة الـ 100 يوم الأولى من الأنشطة والتي تتضمن النقاط التالية: (أ) إنشاء المجلس الأعلى، (ب) إطلاق إطار الشراكة رسمياً في فعاليتين رفيعتي المستوى، (ج) توسيع مشاركة منظمات المجتمع المدني و إسهامها في صناعة السياسات التنموية لعام 2014. يلخص الجدول الزمني التالي الخطتين السابق ذكرهما:

	النتائج المتوقعة	المدى الزمني		
		100 يوم	2014	2015
	توفير إطار لعمل منظمات المجتمع المدني كشريك فاعل للحكومة وبناء جسور الثقة بين الطرفين			
.1	إنشاء مجلس أعلى للإشراف على الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني	Q4	Q1, 2	
.2	استيعاب مبادئ الشراكة في الدستور	Q4	Q1	
.3	مراجعة التشريعات الحالية واقتراح التعديلات المطلوبة	Q4	Q1	
.4	إطلاق إطار الشراكة رسمياً في فعاليتين رفيعتي المستوى	Q4		
.5	تنظيم فعاليتين في محافظتين لتوسيع مشاركة منظمات المجتمع المدني و إسهامها في صناعة السياسات التنموية لعام 2014	Q4		
.6	إقرار التشريعات الجديدة المنظمة للشراكات بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني		Q1, 2	
.7	زيادة الوعي العام بالشراكة		Q1,2,3,4	Q1,2,3,4
	الإرتقاء بمستوى صنع وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج وتقديم الخدمات العامة، بما يلبي احتياجات المجتمع ويحقق أهداف التنمية الشاملة المستدامة			
.1	إشراك منظمات المجتمع المدني النشطة في صياغة السياسات العامة والمساهمة في وضع خطط التنمية الوطنية وتنفيذها		Q1,2,3,4	Q1,2,3,4
.2	شفافية المعلومات الخاصة بفرص التمويل المحلية والدولية وتمكين الوصول اليها		Q1,2,3,4	Q1,2,3,4
.3	أشراك منظمات المجتمع المدني الفاعلة ومشاركتها في المسوحات وتقييمات الوضع التي تقوم بها الحكومة والشركاء الدوليين		Q1,2,3,4	Q1,2,3,4
	تعزيز المشاركة المجتمعية داخل المجتمع وفقا لقيم الديمواقراطية			
.1	إنشاء تحالفات وظيفية وشبكات منظمات المجتمع المدني على أساس التخصص القطاعي والمناطق الجغرافية		Q1,2,3	Q4
.2	صياغة مدونة لقواعد السلوك المبادىء التوجيهيه		Q3,4	
.3	وضع واستخدام آلية المساءلة الإجتماعية والشفافية		Q3,4	Q1,2,3,4
.4	طرق حل الصراع المطبقة على المستوى المحلي		Q1,2,3,4	Q1,2,3,4
.5	العمل التطوعي والمبادرات المجتمعية للشباب		Q1,2,3,4	Q1,2,3,4
	بناء قدرات منظمات المجتمع المدني والإرتقاء بمستواها بما يؤهلها للقيام بالدور المنوط بها في إطار الشراكة			
.1	تقييم أساسي للإحتياجات وقدرات منظمات المجتمع المدني		Q1,2,3	
.2	تخصيص أموال في الميزانية الوطنية لدعم التطوير التنظيمي لمنظمات المجتمع المدني وتحسين تقديم الخدمات		Q1,2,4	Q1,4
.3	تعزيز الإدارة الداخلية والمساءلة لمنظمات المجتمع المدني		Q3,4	Q1,2,3,4
.4	مرافق التدريب الوطنية متخصصة في المجتمع المدني والديمقراطية		Q1,2,3,4	Q1,2,3,4

الميزانية

تفاصيل الميزانية المقترحة لتنفيذ إطار الشراكة في الجدول التالي:

	المكونات	الميزانية بالدولار
.1	توفير إطار لعمل منظمات المجتمع المدني كشريك فاعل للحكومة وبناء جسور الثقة بين الطرفين	570,000
.2	تحسين وتعزيز عملية صنع القرار وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج وتقديم الخدمات للإستجابة لإحتياجات المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة	460,000
.3	تعزيز المشاركة المجتمعية داخل المجتمع وفقا لقيم الديمواقراطية	450,000
.4	بناء قدرات منظمات المجتمع المدني وتحسين كفائتهم المهنية لتمكينهم من المشاركة الفعالة.	550,000
	Estimated Total	**2,030,000**

المدة	أكتوبر 2013 إلى ديسمبر 2015
المركز	وزير التخطيط والتعاون الدولي, وزارة الشئون الاجتماعية والعمل
التواصل	وزارة التخطيط والتعاون الدولي, معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي. د. محمد سعيد السعدي وزارة الشئون الاجتماعية والعمل, د. أمة الرازق علي حمد , وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج تنمية القدرات الطارئة, روبرتو باغانيني, كبير المستشارين التقنيين, roberto.paganini@undp.org